مجلة مستقبل العلوم الإجتماعية
Future of Social Sciences Journal
FSSJ

المسؤولية الاجتماعية كأحد أدوار الجامعات السعودية في خدمة المجتمع الواقع والمأمول

Social Responsibility as One of the Roles of Saudi Universities in Community Service: The Current Reality and Future Aspirations

د/ خلود برجس العبدالكريم.

أستاذ مُشارك بقسم الدراسات الاجتماعية تخصُّص خدمة اجتماعية

قسم الدراسات الاجتماعية كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة الملك سعود بالرياض.

DOI: 10.21608/fjssj.2025.452119 **Url**:https://fjssj.journals.ekb.eg/article_452119.html

تاريخ إستلام البحث: ٢٠٢٥/٧/٢٠م **تاريخ القبول:** ٢٠٢٥/٩/٨م **تاريخ النشر:** ٢٠٢٥/١٠/١٠م

توثيق البحث: العبدالكريم، خلود برجس (٢٠٢٥). المسؤولية الاجتماعية كأحد أدوار الجامعات السعودية في خدمة المجتمع الواقع والمأمول، مجلة مستقبل العلوم الإجتماعية,ع. ٢٣،ج.(٢), ص-ص:١٠١-١٣٤.

٢٠٢٥م

المجلد: الثالث والعشرون. **العدد**: الثاني. أكتوبر ٢٠٢٥م.

المسؤولية الاجتماعية كأحد أدوار الجامعات السعودية في خدمة المجتمع الواقع والمأمول

المستخلص:

هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على واقع المسؤولية الاجتماعية في الجامعات السعودية، معتمدة على منهج المسح الاجتماعي، وطبقت على عينة عشوائية بلغت (٣٩٨) عضو هيئة تدريس من ثلاث جامعات سعودية حكومية بمدينة الرياض. حيث أظهرت نتائج الدراسة أن واقع المسؤولية الاجتماعية في الجامعات السعودية جاء بدرجة مرتفعة قريبة من المتوسط، بمتوسط (٣,٦٤ من ٥). وتميزت الجامعات بوجود سياسات واضحة وتقارير دورية، في مقابل ضعف إشراك المجتمع المحلي. كما بينت النتائج أن الأدوار التي تقوم بها الجامعات السعودية لتفعيل المسؤولية الاجتماعية جاءت بدرجة مرتفعة أيضًا بمتوسط (٣,٥٠)، حيث برزت برامج التطوع والمواطنة والشراكات المجتمعية، في حين ظلت مبادرات الاستدامة وقياس الأثر والحوافز الأكاديمية في مستويات أقل، وأظهرت النتائج أن الصعوبات التي تواجه الجامعات السعودية في تفعيل المسؤولية الاجتماعية جاءت بدرجة مرتفعة قريبة من المتوسطة، بمتوسط (٣,٤٦)، حيث تمثلت أبرز التحديات في محدودية الميزانيات وضعف الحوافز وكثافة الأعباء الأكاديمية، إضافة إلى ضعف التنسيق المؤسسي والشراكات طويلة الأجل. وأخيرًا، بينت النتائج أن متطلبات تنمية المسؤولية الاجتماعية في الجامعات السعودية جاءت بدرجة مرتفعة بمتوسط (٣,٦٦)، حيث كان من أهم المتطلبات دمج المسؤولية الاجتماعية في رؤية ورسالة الجامعة، وإنشاء وحدات أو مراصد متخصصة، وربط الترقيات والحوافز بالمشاركة في خدمة المجتمع، إضافة إلى بناء شراكات استراتيجية وتطوير منصات رقمية لإدارة الأنشطة، وبناءً على ذلك، خلصت الدراسة إلى أن الجامعات السعودية تمتلك الأسس المؤسسية اللازمة لتفعيل المسؤولية الاجتماعية، لكنها بحاجة إلى تطوير آليات التنفيذ والقياس وتعزيز الشراكات، وتوسيع نطاق المبادرات بما يتماشى مع مستهدفات رؤية المملكة ٢٠٣٠. وأوصت الدراسة بتفعيل دور الوحدات المتخصصة للمسؤولية الاجتماعية بالجامعات، وربط الحوافز والترقيات بخدمة المجتمع.

الكلمات المفتاحية: الجامعات السعودية، المسؤولية الاجتماعية، خدمة المجتمع، التنمية المستدامة، أعضاء هيئة التدريس.

Social Responsibility as One of the Roles of Saudi Universities in Community Service: The Current Reality and Future Aspirations

Abstract

The current study aimed to identify the reality of social responsibility in Saudi universities, relying on a social survey methodology. It was applied to a random sample of 398 faculty members from three public Saudi universities in Riyadh. The results showed that the reality of social responsibility in Saudi universities was rated at a high level, close to the average, with a mean score of 3.64 out of 5. The universities were characterized by the presence of clear policies and periodic reports, in contrast to the weak involvement of the local community. The findings also indicated that the roles undertaken by Saudi universities to activate social responsibility were rated highly, with a mean score of 3.50, highlighting volunteer programs, citizenship, and community partnerships, while initiatives for sustainability, impact measurement, and academic incentives remained at lower levels.

The results revealed that the difficulties faced by Saudi universities in activating social responsibility were rated at a high level, close to moderate, with a mean score of 3.46. The most significant challenges included limited budgets, weak incentives, and heavy academic burdens, in addition to poor institutional coordination and long-term partnerships. Finally, the results indicated that the requirements for developing social responsibility in Saudi universities were rated highly, with a mean score of 3.66. Among the most important requirements were integrating social responsibility into the vision and mission of the university, establishing specialized units or observatories, linking promotions and incentives to community service participation, as well as building strategic partnerships and developing digital platforms for managing activities.

Based on this, the study concluded that Saudi universities possess the institutional foundations necessary to activate social responsibility; however, they need to develop mechanisms for implementation and measurement, enhance partnerships, and expand the scope of initiatives in line with the objectives of Vision 2030. The study recommended the establishment of specialized units for social responsibility, linking incentives and promotions to community service.

Keywords: Saudi universities, social responsibility, community service, sustainable development, faculty members.

- المقدمة:

تُعد الجامعات من أبرز المؤسسات التي تمارس تأثيرًا مباشرًا على المجتمع، ليس فقط عبر نشر المعرفة، بل من خلال أدوارها المتصلة بخدمة القضايا الاجتماعية وتوجيه التنمية. ومع التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي يشهدها العصر الحالي، بات من الضروري أن تتجاوز الجامعات أدوارها التقليدية لتُفعّل التزاماتها تجاه المجتمع المحلي، وهو ما يُعرف بمفهوم المسؤولية الاجتماعية.

وفي المجتمع السعودي، برز هذا المفهوم بوضوح ضمن أولويات رؤية المملكة ٢٠٣٠، التي أكدت على أن الحفاظ على المنجزات التنموية يتطلب تفعيل أدوار كل من المؤسسات والأفراد، بما يعزز من الإحساس بالمسؤولية المشتركة تجاه المجتمع (العبدالكريم، ٢٠٢١: ٤٦). ورغم الجهود المؤسسية المعلنة، لا تزال هناك تساؤلات حول مدى تحقق هذه المسؤولية فعليًا في مؤسسات التعليم العالي، خاصة فيما يتعلق بمأسسة المبادرات، وقياس أثرها، وتكاملها مع احتياجات المجتمع المحلي.

وعليه، تنطلق هذه الدراسة من الحاجة إلى تحليل واقع المسؤولية الاجتماعية في الجامعات السعودية الحكومية، واكتشاف ما إذا كانت هذه الجامعات قد نجحت في تجاوز الطابع الشكلي للمسؤولية الاجتماعية إلى ممارسات فاعلة ومستمرة، تستجيب لتطلعات المجتمع، وتسهم في التنمية المستدامة. كما تهدف الدراسة إلى الخروج بتوصيات تستند إلى معطيات ميدانية، تُسهم في تحسين آليات التفعيل والتخطيط لهذا الدور الحيوي.

أولاً: مشكلة الدراسة:

تمثل الجامعات أحد أهم المؤسسات الاجتماعية التي تؤثر وتتأثر بالجو الاجتماعي المحيط بها، فالجامعة يقترن وجودها بثلاثة أمور مهمة وهي الفكر والعلم والحضارة، وهذه المفاهيم مترابطة يكمل بعضها الآخر، وللجامعة وظائف ثلاث لا تختلف باختلاف الزمان أو المكان وتتمثل في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع، وتعتبر هذه الوظائف أساسية ومترابطة حيث يسهم التدريس في نشر المعرفة وتحديد الاتجاهات وتعديل السلوكيات وتعديل المهارات، كما يسهم البحث العلمي في تنمية وتطوير المعارف وانتاجها، أما خدمة المجتمع فإنها تسهم في تطبيق المعرفة في المجتمع لحل مشكلاته وخدمة أفراده للوصول بالمجتمع للتقدم والرفاهية، ومؤخراً تحظى المهمتان الأخيرتان بمزيد من الاهتمام من المجتمعات أو الجامعات، ويرجع ذلك إلى إدراك الدور الفاعل الذي تقوم به الجامعات في مناقشة المشكلات

المجتمعية وتقديم الحلول العلمية والعملية للتعامل معها، فالمؤسسات الجامعية أصبحت أحد أهم الركائز التي تعتمد عليها المجتمعات الإنسانية لتحقيق التنمية والتقدم، ويشكل الإحساس بالمسؤولية الأساس للتنمية والتطور الاجتماعي في المجتمع لارتباطه بما تقدمه المؤسسات التعليمية عامة ومؤسسات التعليم الجامعي خاصة لما تقدمه من مبادرات في تعزيز المسؤولية الاجتماعية بما يخدم تنمية المجتمع(الخطيب، ٢٠١٩: ٥٨٥).

وعلى الرغم من أن الدور الرئيس للجامعات يتمثل في الرسالة العلمية المعرفية إلا أن تحديات العصر ومتطلباته فرضت على هذه المؤسسات مسؤوليات وأدواراً في جوانب متعددة من الحياة اليومية، وعلى رأسها المسؤولية الاجتماعية والعمل المستمر لتنمية المجتمع والقيام بدورها كمؤسسات اجتماعية، فقد أصبحت الجامعات في شتى أنحاء العالم على معرفة كاملة بالحاجة إلى سلوك مسؤول اجتماعياً، فالهدف من المسؤولية الاجتماعية هو المساهمة في التنمية المستدامة (العياشي وآخرون، ٢٠١٩: ٢).

وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتنمية المسؤولية الاجتماعية من قبل مؤسسات المجتمع إلا أن واقع المسؤولية الاجتماعية لدى المؤسسات الجامعية يحتاج لإلقاء الضوء عليه لأهميته في التنمية الاجتماعية وتحقيق الأهداف التنموية، بالإضافة إلى ما أشارت إليه نتائج العديد من الدراسات حول وجود تحديات وقصور في مجالات المسؤولية الاجتماعية، وفي هذا الشأن تشير نتائج دراسة الخطيب(٢٠١٩) إلى أن واقع المسؤولية الاجتماعية لدى المؤسسات الجامعية يتسم بالقصور والضعف والتجاهل وقلة انتشاره واستيعابه بالصورة المطلوبة، كما أشارت إلى المعوقات التي تحد من تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى المؤسسات الجامعية ومن أبرزها: سوء الإدارة الجامعية، ونقص السياسات والتشريعات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية والافتقار إلى برامج التدريب والتأهيل في القيادة والإدارة والحوكمة والتنمية الشاملة والمستدامة، وتشير نتائج دراسة شيخاوي(٢٠٢١)، إلى وجود العديد من العراقيل التي تعوق معظم الجامعات العربية في تبنيها لمسؤوليتها الاجتماعية، ومن أبرزها غياب الرؤية المتكاملة والواضحة لمفهوم خدمة المجتمع وضآلة الاعتمادات المالية المخصصة لها، إضافة إلى غياب ثقافة المسؤولية المجتمعية لدى العديد من قيادات ومنتسبي المؤسسات الجامعية، كما تشير نتائج دراسة الفوزان(٢٠١٩) إلى أن دور الأنشطة الجامعية في تعزيز المسؤولية الاجتماعية جاء بدرجة متوسطة، وتشير نتائج دراسة الألمعي(٢٠٢٣)أن من معوقات تطبيق المسؤولية الاجتماعية قلة الوعي بأهمية ثقافة المسؤولية الاجتماعية.

وانطلاقاً من ذلك جاءت الدراسة الراهنة لتناقش المسؤولية الاجتماعية في الجامعات السعودية بين الواقع والمأمول وتتحدد مشكلة الدراسة الراهنة في السؤال البحثي: ما الواقع الفعلي للمسؤولية الاجتماعية في الجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية؟

ثانياً: أهداف الدراسة.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على المسؤولية الاجتماعية كأحد أدوار الجامعات السعودية في خدمة المجتمع الواقع والمأمول، من خلال تحقيق الأهداف الآتية:

١. التعرف على واقع المسؤولية الاجتماعية في الجامعات السعودية.
٢. التعرف على الأدوار التي تقوم بها الجامعات السعودية لتفعيل المسؤولية الاجتماعية.
٣. التعرف على الصعوبات التي تواجه الجامعات السعودية لتفعيل المسؤولية الاجتماعية.
٤. التعرف على متطلبات تنمية المسؤولية الاجتماعية في الجامعات السعودية.

ثالثاً: تساؤلات الدراسة:

١. ما واقع المسؤولية الاجتماعية في الجامعات السعودية؟
٢. ما الأدوار التي تقوم بها الجامعات السعودية لتفعيل المسؤولية الاجتماعية؟
٣. ما الصعوبات التي تواجه الجامعات السعودية لتفعيل المسؤولية الاجتماعية؟
٤. ما متطلبات تنمية المسؤولية الاجتماعية في الجامعات السعودية؟

رابعاً: أهمية الدراسة:

الأهمية النظرية (العلمية):

١. تكتسب هذه الدراسة أهميتها في ضوء تزايد التوجهات العالمية نحو دمج مفهوم المسؤولية الاجتماعية ضمن وظائف مؤسسات التعليم العالي، بوصفها أداة مركزية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخاصة الهدف الـ١٧ الذي يدعو إلى تعزيز الشراكات المؤسسية لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة، وهو ما يُعد جوهر رسالة الجامعة المعاصرة.
٢. تعكس الدراسة استجابة علمية لفجوة معرفية في الأدبيات العربية والسعودية على وجه الخصوص، فيما يتعلق بمأسسة المسؤولية الاجتماعية في الجامعات، وربطها بأدوارها الأكاديمية والإدارية، وذلك من خلال تحليل الواقع الفعلي لممارسات الجامعات في هذا المجال وتقييمها.

٣. تنطلق أهمية هذه الدراسة من الحاجة إلى إعادة تعريف دور الجامعة، ليس بوصفها مؤسسة لنقل المعرفة فقط، بل كفاعل تنموي يسهم في تعزيز العدالة الاجتماعية، والتمكين المجتمعي، والمشاركة المدنية، بما يتسق مع القيم المهنية لمجالات الخدمة الاجتماعية.

٤. تُسهم الدراسة في إثراء الأدبيات النظرية حول مفاهيم مثل: "المواطنة المؤسسية"، و"الجامعة المجتمعية"، و"قياس الأثر المجتمعي للمؤسسات"، وكلها مفاهيم تحتاج إلى تأصيل علمي يتجاوز التنظير إلى الممارسة المؤسسية.

٥. تبرز أهمية الدراسة من خلال تسليط الضوء على التحديات التي تعيق تفعيل دور الجامعات في خدمة المجتمع، مما يفتح المجال لباحثين آخرين لمواصلة البحث حول استراتيجيات الحوكمة، وقيادة التغيير المؤسسي في مؤسسات التعليم العالي.

- الأهمية التطبيقية (العملية):

١- تأتي هذه الدراسة في وقت تشهد فيه المملكة العربية السعودية تحولات جذرية في منظومة التعليم العالي في ضوء مستهدفات رؤية ٢٠٣٠، التي تؤكد على دور الجامعات في خدمة المجتمع، وضرورة إعادة صياغة العلاقة بين الجامعة والمجتمع بشكل أكثر فاعلية.

٢- يبرز البُعد العملي لهذه الدراسة في تقديمها مؤشرات واقعية تستند إلى بيانات ميدانية حول مدى تفعيل المسؤولية الاجتماعية في الجامعات الحكومية السعودية، مما يُمكّن صُنّاع القرار في وزارة التعليم والجامعات من تطوير سياسات وآليات تنفيذية أكثر كفاءة واستجابة لاحتياجات المجتمع.

٣- تُساعد نتائج الدراسة إدارات الجامعات على تقييم جاهزيتها المؤسسية في مجال المسؤولية الاجتماعية، وتحديد مجالات القصور، وتقديم نماذج للحوافز والشراكات والاستراتيجيات التي يمكن تبنيها لتحقيق أثر مجتمعي ملموس.

٤- تُعد هذه الدراسة مرجعًا عمليًا يمكن أن تستفيد منه الوحدات الإدارية المعنية بخدمة المجتمع داخل الجامعات، وكذلك الجهات الشريكة من القطاعين العام والخاص، في بناء مبادرات أكثر استدامة، وتوسيع قاعدة المستفيدين من خدمات الجامعة المجتمعية.

٥- يمكن الاستفادة من نتائج الدراسة في بناء برامج تدريبية وورش عمل تستهدف أعضاء هيئة التدريس والطلبة لتعزيز مفاهيم المواطنة الفاعلة والمسؤولية الاجتماعية المؤسسية،

وربط الجهود الأكاديمية باحتياجات المجتمع، بما يعزز التكامل بين التعليم، والبحث، والتنمية المجتمعية.

خامساً: حدود الدراسة:

- **الحدود الموضوعية:** تقتصر هذه الدراسة على تحليل واقع المسؤولية الاجتماعية في الجامعات السعودية الحكومية بمدينة الرياض، مع التركيز على الأدوار التي تقوم بها هذه الجامعات في خدمة المجتمع، والصعوبات التي تحد من تفعيلها، والمتطلبات اللازمة لتنميتها.
- **الحدود البشرية والمكانية:** اقتصرت عينة الدراسة على أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية بمدينة الرياض، وهي: جامعة الملك سعود، وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن.
- **الحدود الزمنية:** تم جمع بيانات الدراسة خلال الفصل الدراسي الثاني من العام الجامعي ١٤٤٦هـ.

سادساً: مصطلحات الدراسة:

- **المسؤولية الاجتماعية:**

يشير مفهوم المسؤولية الاجتماعية إلى التزام المؤسسة بدورها تجاه المجتمع، عبر تبني ممارسات تساهم في تحسين جودة الحياة، ومعالجة القضايا المجتمعية، وتحقيق التوازن بين مصالحها ومصالح البيئة المحيطة بها. ويُعد هذا المفهوم جزءًا من البنية القيمية لأي مؤسسة تسعى لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة (العياشي، ٢٠١٩: ٥). وفي المجتمع السعودي، أكدت الأدبيات على أن المسؤولية الاجتماعية لا تقتصر على الأفراد، بل تشمل المؤسسات بما فيها الجامعات، التي يقع على عاتقها مسؤولية المشاركة في تنمية المجتمع وخدمة قضاياه من خلال التعليم والبحث (العبدالكريم، ٢٠٢١: ٤٨). ويؤكد الألمعي (٢٠٢٣) أن المسؤولية الاجتماعية تشمل وعي المؤسسة بنتائج قراراتها وانعكاسها على محيطها المجتمعي، وقدرتها على إدارة ذلك الأثر ضمن أطر منهجية واضحة.

وتُعرّف المسؤولية الاجتماعية إجرائيًا في هذه الدراسة بأنها: الأنشطة والممارسات التي تضطلع بها الجامعات الحكومية في مدينة الرياض ضمن خططها الأكاديمية والإدارية، والتي تهدف إلى خدمة المجتمع وتنميته، من خلال التطوع، والشراكات المجتمعية، والاستدامة، والمبادرات التعليمية والبحثية ذات الصلة باحتياجات البيئة المحلية.

- **الجامعات:**

تُعرَّف الجامعات بأنها مؤسسات علمية مستقلة ذات هيكل تنظيمي وأنظمة وأعراف وتقاليد أكاديمية محددة، وتتمثل وظائفها الرئيسة في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع. وهي تضم مجموعة من الكليات والأقسام ذات الطابع التخصصي، وتُعد مؤسسة اجتماعية أنشأها المجتمع لتحقيق أهدافه التعليمية والتنموية (العياشي وآخرون، ٢٠١٩: ٥).

وتعرف إجرائيًا في هذه الدراسة بأنها: الجامعات الحكومية في مدينة الرياض، وتشمل: جامعة الملك سعود، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، بوصفها الإطار المؤسسي والبشري الذي يُمثل عينة الدراسة، ويمارس الأدوار المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع المحلي.

سابعاً: الإطار النظري

١. الدراسات السابقة:

تُظهر الدراسات السابقة التي تناولت موضوع المسؤولية الاجتماعية في الجامعات السعودية والعربية تباينًا في زوايا التركيز، لكنها جميعًا تلتقي عند إبراز أهمية الدور المجتمعي للجامعة والتحديات التي تعترض تفعيله. ففي دراسة الشهراني (٢٠١٧) التي هدفت إلى التعرف على دور جامعة بيشة في تعزيز المسؤولية الاجتماعية لدى طلاب وطالبات الدبلوم العام في التربية، اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي وطبّق على عينة كبيرة بلغت (٦٤٢) طالبًا وطالبة. وأظهرت النتائج أن مستوى المسؤولية الاجتماعية كان مرتفعًا، وأن الجامعة تمارس دورًا فاعلًا في هذا المجال، مع غياب فروق دالة إحصائيًا تعزى لمتغيرات التخصص والجنس والمشاركة التطوعية. هذه النتائج تعكس أن المسؤولية الاجتماعية باتت مدمجة في الوعي الجامعي على مستوى السياسات والبرامج، لكنها في الوقت ذاته تطرح تساؤلًا حول استمرار هذا المستوى من التفعيل في بيئات جامعية أخرى.

وجاءت دراسة الفوزان (٢٠١٩) التي تناولت دور الأنشطة الجامعية في جامعة شقراء في تعزيز المسؤولية الاجتماعية لدى الطالبات. وبخلاف نتائج دراسة الشهراني التي أشارت إلى ارتفاع مستوى التفعيل، توصلت هذه الدراسة إلى أن الدور الذي تؤديه الأنشطة الجامعية كان متوسطًا فقط، سواء على مستوى المسؤولية الشخصية أو الأخلاقية أو الوطنية أو البيئية. ويعكس هذا التباين أن دور الجامعة في تعزيز المسؤولية الاجتماعية قد يختلف باختلاف طبيعة الأنشطة المعتمدة، ومدى دمجها في المناهج والسياسات الجامعية، مما يشير

إلى وجود فجوة بين التنظير لمفهوم المسؤولية الاجتماعية وبين تطبيقه العملي على مستوى الأنشطة اليومية للطلاب، وإذا كان التركيز في الدراستين السابقتين على الطلاب بشكل عام، فإن دراسة العبدالكريم (٢٠٢١) انتقلت إلى بعد أكثر تخصصًا، يتمثل في إعداد طلاب الخدمة الاجتماعية لممارسة أدوار أخصائي المسؤولية الاجتماعية. وقد خلصت الدراسة إلى أن فهم الطالبات للمفهوم كان واضحًا، إلا أن معرفتهن بالأدوار العملية جاءت متوسطة، مع غياب برامج تدريبية أو ورش عمل تؤهلهم لممارسة هذا الدور. وهنا يبرز بوضوح أن الجامعات – رغم إسهامها في نشر المفهوم – ما زالت تعاني من قصور في الإعداد العملي والمهني للطلاب، خصوصًا في التخصصات المعنية بشكل مباشر بخدمة المجتمع.

وفي سياق مشابه، حاولت دراسة الألمعي (٢٠٢٣) تقديم صورة أكثر شمولية لدور الجامعة في تعزيز المسؤولية الاجتماعية من خلال قياس ثلاثة أبعاد رئيسية هي: الفهم والإدراك، الوعي والاهتمام، والمشاركة الاجتماعية، وذلك على طلاب جامعة الملك خالد. وأظهرت النتائج أن الغالبية العظمى من الطلاب يقرون بوجود دور مهم للجامعة في هذه الأبعاد، حيث تجاوزت نسب الموافقة ٨٠% في جميع المجالات. غير أن الدراسة أشارت أيضًا إلى وجود معوقات، أبرزها ضعف الدافعية لدى الطلاب وقلة وعيهم وأسرهم بأهمية المسؤولية الاجتماعية. وعند المقارنة مع دراسة العبدالكريم (٢٠٢١)، يظهر أن المشكلة ليست في وضوح المفهوم بحد ذاته، بل في محدودية الآليات المؤسسية التي تعزز مشاركة الطلاب وتدفعهم نحو التطبيق العملي.

كما سلطت دراسة الشهري (٢٠٢٣) الضوء على بعد نوعي آخر يتمثل في دور المرأة الجامعية في استثمار المعرفة ضمن إطار المسؤولية الاجتماعية. وأبرزت النتائج أن المرأة تسهم في وضع استراتيجيات لتنمية رأس المال الفكري والبشري داخل الجامعة، إلا أن هناك تحديات تحول دون تفعيل دورها، مثل ضعف مشاركتها في سوق العمل أو توظيفها دون خبرة كافية. ويكشف هذا عن بعد جديد في دراسات المسؤولية الاجتماعية بالجامعات السعودية، يتمثل في ربطها بقضايا النوع الاجتماعي والعدالة في الفرص، وهو ما يُعد امتدادًا منطقيًا للنقاشات التي أثارتها الدراسات السابقة حول ضعف التفعيل العملي للمسؤولية الاجتماعية رغم وضوح المفهوم.

ومن زاوية مقارنة، جاءت دراسة Al Hawaish (2023) لتضع التجربة السعودية في سياق عالمي عبر مقارنة ممارسات الجامعات المحلية بنظيراتها الماليزية والكندية. وأكدت

نتائجها أن وزارة التعليم السعودية مطالبة بلعب دور أكبر في دمج المسؤولية الاجتماعية ضمن استراتيجيات التعليم العالي. وهذا يعكس انتقال النقاش من مستوى الجامعة كوحدة مستقلة إلى مستوى السياسات الوطنية، مما يوسع دائرة النقاش حول ضرورة تكامل الأدوار بين المؤسسات الجامعية والجهات الحكومية.

وتناولت دراسة Al-Samhan (2023) المسؤولية الاجتماعية من منظور الشركات وتأثيرها على الجامعات الحكومية السعودية. واستندت إلى نظريتي القيادة التحويلية وأصحاب المصلحة، لتؤكد أن أنماط القيادة والتدريب تؤثر بشكل مباشر على ممارسة المسؤولية الاجتماعية، وأن الدعم الحكومي يخفف من بعض التحديات. هذه النتائج تتكامل مع نتائج دراسة Al Hawaish (2023) ، حيث تبرز أن السياسات والقيادات الجامعية ليست فقط عناصر مساعدة، بل عوامل حاسمة في ترسيخ ثقافة المسؤولية الاجتماعية.

أما على المستوى العربي، فقد قدمت دراسة الخطيب (٢٠١٩) صورة نقدية لواقع المسؤولية الاجتماعية في الجامعات العربية، مبينة أنه ما يزال قاصرًا وضعيفًا، حيث تفتقر معظم الجامعات إلى وحدات مؤسسية متخصصة، وتقتصر الجهود غالبًا على المؤتمرات والدراسات النظرية. وذهبت الدراسة إلى أن غياب القيادة الأخلاقية ونقص الوعي المؤسسي يشكلان عائقًا أساسيًا أمام تفعيل الدور المجتمعي للجامعة. وعند ربط هذه النتائج بالدراسات السعودية السابقة، يمكن القول إن التحديات ليست محلية فحسب، بل هي إقليمية تعكس ضعفًا عامًا في دمج المسؤولية الاجتماعية في الخطط الاستراتيجية للجامعات.

وأخيرًا، جاءت دراسة شيخاوي (٢٠٢١) لتعزز هذه الصورة، حيث بينت أن معظم الجامعات العربية تعاني من غياب الرؤية المتكاملة وضعف التمويل وغياب ثقافة المسؤولية المجتمعية، مما يجعل جهودها مبعثرة وغير قادرة على الوصول إلى المعدلات العالمية.

من خلال استعراض الدراسات السابقة، يتضح وجود اتفاق عام على أن الجامعات تمثل أحد الفاعلين الأساسيين في تعزيز المسؤولية الاجتماعية، إلا أن درجة هذا الدور ومستوى فاعليته يختلفان باختلاف البيئات الجامعية والسياقات المؤسسية. فقد أظهرت بعض الدراسات مثل الشهراني (٢٠١٧) و الألمعي (٢٠٢٣) ارتفاع مستوى إدراك الطلاب لأهمية المسؤولية الاجتماعية واعترافهم بدور الجامعة في تعزيزها، في حين بينت دراسات أخرى مثل الفوزان (٢٠١٩) و العبدالكريم (٢٠٢١) أن هذا الدور يظل في مستويات متوسطة، وأن هناك فجوة واضحة بين الوعي بالمفهوم والقدرة على ممارسته عمليًا داخل البيئة الجامعية، كذلك،

كشفت دراسات مثل الشهري (٢٠٢٣) عن أبعاد جديدة للمسؤولية الاجتماعية ترتبط بالنوع الاجتماعي ودور المرأة في استثمار المعرفة، مما يعكس اتساع مفهوم المسؤولية الاجتماعية ليشمل قضايا المساواة والعدالة في الفرص. في المقابل، ركزت دراسات مقارنة مثل Al Hawaish (2023) و Al-Samhan (2023) على المستوى المؤسسي والسياسي، وأكدت أن القيادة الجامعية والسياسات الحكومية تشكلان محددات رئيسية لتفعيل المسؤولية الاجتماعية، وهو ما يربط بين الممارسات الداخلية للجامعات والإطار التنظيمي والسياسي الأشمل.

ومن ثم، يمكن القول إن الفجوة البحثية الأساسية تكمن في الحاجة إلى دراسات ميدانية معمقة تستكشف الواقع الفعلي للمسؤولية الاجتماعية في الجامعات السعودية، مع التركيز على الأدوار التي تؤديها، والصعوبات التي تواجهها، والمتطلبات اللازمة لتنميتها. كما تبرز الحاجة إلى ربط هذه النتائج برؤية المملكة ٢٠٣٠ التي تؤكد على تعزيز مساهمة الجامعات في خدمة المجتمع والتنمية المستدامة. وتقدم هذه الدراسات أساسًا معرفيًا متينًا يمكن الاستفادة منه في الدراسة الحالية بعدة جوانب؛ إذ إنها تساعد في بناء الإطار النظري للمسؤولية الاجتماعية من خلال إبراز تعريفاتها وأبعادها، وتوضح الأدوار المتوقعة من الجامعات والتحديات التي تعترضها، وقد استفادة الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في تحديد الفجوة البحثية المتمثلة في الحاجة إلى تحليل الواقع الفعلي للمسؤولية الاجتماعية في الجامعات الحكومية بمدينة الرياض، وربط هذا التحليل بالمتطلبات اللازمة لتفعيل دور الجامعة في خدمة المجتمع بما يتماشى مع مستهدفات رؤية المملكة ٢٠٣٠، كما تم الاستفادة من الدراسات السابقة في بناء أداة الدراسة ومناقشة نتائج الدراسة الحالية.

٢. النظرية المفسرة للدراسة.

اعتمدت هذه الدراسة على **نظرية أصحاب المصلحة (Stakeholder Theory)** بصفتها الإطار النظري المفسّر للمسؤولية الاجتماعية في الجامعات. وتعد هذه النظرية من النظريات الحديثة في علم الإدارة، وقد طوّرها الباحث إدوارد فريمان (١٩٨٤)، حيث تؤكد أن المؤسسات لا تعمل في فراغ، بل تتأثر وتؤثر في عدد من الجهات ذات العلاقة تُعرف بـ "أصحاب المصلحة"، وتشمل: المجتمع المحلي، الطلبة، أعضاء هيئة التدريس، القطاع الحكومي، والقطاع الخاص، وغيرهم (Freeman, 1984; Laplume, Sonpar, & Litz, 2008).

وترى هذه النظرية أن نجاح المؤسسة يرتبط بقدرتها على تحقيق التوازن بين مصالح هذه الفئات، والاستجابة لتوقعاتهم، لا سيما في القضايا ذات الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والتنموية. وتُعد المسؤولية الاجتماعية إحدى الأدوات التي تستخدمها المؤسسات لكسب رضا أصحاب المصلحة، وتعزيز مصداقيتها المجتمعية، وتحقيق التنمية المستدامة (Ayuso, Rodríguez, Castro, & Ariño, 2011; Mainardes, Alves, & Raposo, 2012).

وفي ضوء هذا، تم اختيار هذه النظرية لتفسير أداء الجامعات السعودية في مجال المسؤولية الاجتماعية، بوصفها مؤسسات أكاديمية لها تأثير مباشر وغير مباشر على شرائح مجتمعية متعددة. كما أن هذه النظرية تسهم في تحليل مدى إدماج الجامعات للمسؤولية الاجتماعية ضمن استراتيجياتها المؤسسية، وبرامجها البحثية والتعليمية، في سياق التفاعل مع البيئة الخارجية، وتحديدًا في إطار رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠.

٣. ادبيات الدراسة:

٣-١/ مفهوم الجامعة وأهدافها.

تُعد الجامعة مؤسسة تعليمية وبحثية ذات طابع تنظيمي وأكاديمي مستقل، تُمارس أدوارًا متعددة تتجاوز نقل المعرفة إلى إنتاجها وتوظيفها في خدمة المجتمع. وقد تطوّر دور الجامعة في العقود الأخيرة ليشمل بعدًا مجتمعيًا واضحًا، يُعرف بـ"الوظيفة الثالثة" إلى جانب التعليم والبحث العلمي، ويُقصد به مساهمتها الفاعلة في التنمية المجتمعية والاقتصادية (الألمعي، ٢٠٢٣).

وتتوزع أهداف الجامعة على ثلاثة مستويات رئيسة: معرفية، تتجلى في إنتاج المعرفة ونشرها؛ واقتصادية، من خلال إعداد الكفاءات القادرة على تلبية متطلبات سوق العمل؛ واجتماعية، تتمثل في دعم استقرار المجتمع والمشاركة في حل مشكلاته (الأشهب وآخرون، ٢٠١٩: ٦٩). ويُنظر إلى التعليم الجامعي بوصفه أداة لصناعة الوعي، وتعزيز التفكير النقدي، وتمكين الأفراد من المساهمة في بناء مجتمع أكثر وعيًا واستدامة.

٣- ٢/ المسؤولية الاجتماعية للجامعات.

أصبحت المسؤولية الاجتماعية مكوّنًا رئيسًا في وظائف الجامعات الحديثة، ولم تعد تقتصر على تقديم المعرفة الأكاديمية فقط، بل تشمل انخراط الجامعة الفعّال في معالجة قضايا المجتمع من خلال أنشطتها التعليمية والبحثية والمجتمعية. ويُقصد بها مجمل الأدوار

المؤسسية التي تؤديها الجامعة تجاه المجتمع بهدف تعزيز التنمية، والمشاركة في حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، وتحقيق العدالة المجتمعية (الأشهب وآخرون، ٢٠٢١: ٦٦).

وفي الاطار الجامعي، تختلف المسؤولية الاجتماعية عن المبادرات الفردية أو العمل التطوعي، إذ تتم ممارستها من خلال خطط استراتيجية، ومبادرات بحثية، وشراكات مجتمعية، ومناهج تعليمية ذات ارتباط وثيق بالواقع المحلي (شيخاوي، ٢٠٢١: ٥٦٩). كما تُعد هذه المسؤولية أحد المحاور التي تُمكّن الجامعات من الإسهام في أهداف التنمية المستدامة، مثل: القضاء على الفقر، حماية البيئة، تعزيز التعليم الجيد، وتحقيق النمو الاقتصادي، بما يجعلها فاعلًا مركزيًا في التحولات التنموية.

وتُشير الأدبيات إلى أن تحقيق هذا الدور يتطلب تبني نموذج مؤسسي متكامل، يتضمن أطرًا تنظيمية واضحة، وموارد بشرية ومالية مخصصة، وآليات لتقييم الأثر الاجتماعي للجامعة (الألمعي، ٢٠٢٣).

٣-٣/ أهمية المسؤولية الاجتماعية للجامعات:

تنبع أهمية تبني الجامعات للمسؤولية الاجتماعية من قدرتها على تعزيز العلاقة التبادلية بينها وبين المجتمع، بما يجعلها فاعلاً رئيساً في عمليات التنمية المستدامة. فالمسؤولية الاجتماعية تمكّن الجامعة من تجاوز أدوارها التقليدية نحو تبني أدوار تنموية، تسهم في تحسين نوعية الحياة، وتعزيز العدالة الاجتماعية، وتوسيع فرص التعليم والتمكين المجتمعي (الأشهب وآخرون، ٢٠١٩: ٦٨).

وعلى المستوى المؤسسي، يُعد التوجه نحو المسؤولية الاجتماعية مدخلًا لرفع كفاءة الجامعة التنظيمية والإدارية، من خلال تحسين سمعتها وتعزيز ثقة المجتمع في رسالتها، مما يسهم في جذب الكفاءات الأكاديمية، وبناء شراكات استراتيجية مع مؤسسات القطاعين العام والخاص (شيخاوي، ٢٠٢١: ٥٧٣). كما أن تطبيقها يعزز ثقافة الشفافية، ويعمّق قيم العدالة والمشاركة داخل البيئة الجامعية، ويدعم التماسك المؤسسي من خلال تحقيق التوازن بين مصالح الجامعة واحتياجات المجتمع المحلي (الألمعي، ٢٠٢٣).

وفي المجتمع السعودي، تتضاعف أهمية هذا التوجه في ظل رؤية المملكة ٢٠٣٠، التي تؤكد على تكامل أدوار المؤسسات التعليمية مع متطلبات التنمية الوطنية، وضرورة أن تكون

الجامعات مراكز فاعلة للبحث، والمبادرة، وحل المشكلات المجتمعية من خلال برامج ومشاريع منهجية ومستدامة (وزارة التعليم، ٢٠٢٠).

٣-٤/ أهداف وأبعاد المسؤولية الاجتماعية: تتمثل الأهداف الأساسية للمسؤولية الاجتماعية للجامعات في المساهمة في التنمية الاجتماعية المستدامة، وذلك عبر معالجة قضايا الفقر، وتحقيق العدالة المجتمعية، وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية باستخدام الموارد المتاحة بفاعلية (العياشي وآخرون، ٢٠١٩: ٢٤). وتتعدد أبعاد المسؤولية الاجتماعية لتشمل البعد الاجتماعي، الذي يُقاس بمدى رضا الطلاب وأولياء الأمور والمجتمع المحلي عن أداء الجامعة، إضافة إلى توفير الرعاية الصحية والاجتماعية لأعضاء هيئة التدريس والعاملين (الألمعي، ٢٠٢٣). كما يشمل البعد البيئي الذي يتمثل في التزام الجامعة بحماية البيئة عبر رفع الوعي البيئي لدى منسوبيها والمجتمع، والبعد الاقتصادي الذي يركز على تطوير برامج تعليمية تلبي احتياجات سوق العمل وتستجيب للمتغيرات الاقتصادية.

٣-٥/ أدوار الجامعات في إطار المسؤولية الاجتماعية: تُمارس الجامعات مسؤوليتها الاجتماعية من خلال تفعيل وظائفها الأساسية ضمن إطار مؤسسي يعكس التزامها تجاه المجتمع. فعلى مستوى التعليم، تسهم المناهج الأكاديمية والتدريب العملي في إعداد الطلبة ليكونوا فاعلين في بيئاتهم المجتمعية والمهنية، عبر تعزيز قيم المواطنة، والعدالة، وخدمة الآخرين، بما يضمن انتقال أثر المعرفة إلى الواقع العملي (الألمعي، ٢٠٢٣).

أما على مستوى البحث العلمي، فتقوم الجامعات دورًا محورياً من خلال إنتاج أبحاث تطبيقية موجهة لمعالجة قضايا مجتمعية واقتصادية وبيئية، تُنفذ غالبًا عبر شراكات مع مؤسسات محلية، أو عبر مراكز بحثية متخصصة تُمثّل أحد أذرع الجامعة في تفعيل مسؤوليتها التنموية (العياشي وآخرون، ٢٠١٩: ٢٠). وقد أصبحت هذه الأبحاث أداة فاعلة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني، خصوصاً في ظل تزايد التوجه المؤسسي نحو مواءمة تمويل الأبحاث مع الأولويات الوطنية التنموية.

وفيما يتعلق بخدمة المجتمع، فإن الجامعات لا تقتصر على الأنشطة التطوعية أو الموسمية، بل باتت تعتمد على إنشاء وحدات أو عمادات مستقلة تُعنى بالتخطيط والتنفيذ والتقييم المستمر للمبادرات المجتمعية، مثل عمادات خدمة المجتمع والتعليم المستمر، أو كراسي البحث المجتمعي، ما يعكس تحوّلًا نحو مأسسة المسؤولية الاجتماعية داخل بنية الجامعة (شيخاوي، ٢٠٢١: ٥٧٥).

٣-٦/ العوائد الاستراتيجية من دمج المسؤولية الاجتماعية في مؤسسات التعليم العالي

يحقق تبني المسؤولية الاجتماعية مجموعة من المكاسب الاستراتيجية للجامعات، على المستويين الداخلي والخارجي. فمن جهة، يسهم هذا التوجه في تعزيز السمعة المؤسسية، وبناء صورة إيجابية لدى المجتمع، مما يزيد من ثقة الأطراف المعنية (stakeholders) مثل الطلاب، وأولياء الأمور، وجهات التوظيف، والجهات المانحة (الأشهب وآخرون، ٢٠١٩: ٧٠). كما يتيح للجامعة فرصًا أوسع لبناء شراكات استراتيجية مع مؤسسات الدولة والقطاع الخاص، وهو ما ينعكس في شكل دعم مالي أو لوجستي للمشروعات البحثية والمجتمعية (شيخاوي، ٢٠٢١: ٥٧٤).

ومن جهة أخرى، يؤدي دمج المسؤولية الاجتماعية في بنية الجامعة إلى رفع درجة التفاعل الداخلي، عبر تعزيز روح الانتماء لدى منسوبي الجامعة، وتنمية العمل الجماعي، وتحفيز الإبداع المؤسسي، خاصة عند ربط هذه الأنشطة بتطوير الخدمات التعليمية، أو تصميم مبادرات مجتمعية تتيح الفرصة لابتكار حلول واقعية لقضايا تنموية (الألمعي، ٢٠٢٣).

وفي الاطار الوطني، يُمكن النظر إلى المسؤولية الاجتماعية بوصفها أداة لتعزيز استجابة الجامعة لأولويات رؤية المملكة ٢٠٣٠، من خلال مواءمة مخرجاتها التعليمية والبحثية مع احتياجات سوق العمل، ودعم استراتيجيات التمكين والتنمية المحلية (وزارة التعليم، ٢٠٢٠).

٣-٧/ التحديات المؤسسية التي تواجه الجامعات في تفعيل المسؤولية الاجتماعية:

على الرغم من تزايد الاهتمام المؤسسي بالمسؤولية الاجتماعية، إلا أن الجامعات العربية لا تزال تواجه مجموعة من التحديات البنيوية والإجرائية التي تعيق تفعيل هذا الدور بصورة فعالة. ويمكن تصنيف هذه التحديات إلى أربعة محاور رئيسة:

١. **تحديات تنظيمية:** يبرز غياب الأطر المؤسسية الواضحة التي تنظم آليات تفعيل المسؤولية الاجتماعية داخل الجامعات، سواء من خلال مراكز مستقلة أو سياسات تنفيذية واضحة، بالإضافة إلى ضعف التنسيق بين الوحدات الإدارية والأكاديمية (شيخاوي، ٢٠٢١: ٥٧٢).

٢. **تحديات معرفية وبحثية:** تتسم كثير من الجامعات العربية بضعف في إنتاج المعرفة التطبيقية الموجهة نحو قضايا المجتمع، إلى جانب محدودية توظيف نتائج البحوث العلمية في صياغة مبادرات مجتمعية ذات أثر ملموس (الأشهب وآخرون، ٢٠١٩: ٧٢).

٣. **تحديات مالية:** يشكل نقص التمويل عقبة رئيسة أمام الاستدامة المؤسسية للمبادرات المجتمعية، حيث لا تُخصَّص ميزانيات مستقلة لهذا النوع من الأنشطة، مما يؤدي إلى اقتصار الجهود على مبادرات فردية أو موسمية (العياشي وآخرون، ٢٠١٩: ٢٣).

٤. **تحديات ثقافية ومجتمعية:** ما تزال ثقافة المسؤولية الاجتماعية داخل بعض الجامعات محصورة في نطاق الأنشطة الرمزية، كما تعاني من ضعف التفاعل المجتمعي، نتيجة غياب قنوات اتصال فعالة مع المجتمع المحلي ومؤسساته، وضعف وعي الإدارات الجامعية بدورها في هذا المجال (الألمعي، ٢٠٢٣).

٣-٨/ المسؤولية الاجتماعية للجامعات عالمياً:

أظهرت التجارب الدولية أن الجامعات في الدول المتقدمة تبنّت نماذج مؤسسية متكاملة للمسؤولية الاجتماعية، جعلت منها فاعلًا رئيسيًا في تنمية مجتمعاتها. ففي الولايات المتحدة، قامت العديد من الجامعات بإنشاء حاضنات تكنولوجية ومراكز لنقل المعرفة، بهدف دعم ريادة الأعمال المجتمعية وتوجيه البحث العلمي نحو قضايا محلية مثل الفقر، والبطالة، والعدالة البيئية، مما يعكس تكاملًا بين التعليم، والاقتصاد، والتنمية (الأشهب وآخرون، ٢٠١٩: ٧١).

أما في اليابان، فقد تميزت الجامعات بإنشاء مراكز بحثية تعاونية ترتبط مباشرةً بالقطاع الصناعي، حيث تُوجّه الأبحاث لحل مشكلات المؤسسات الإنتاجية، مما عزّز العلاقة بين المعرفة والتطبيق العملي (شيخاوي، ٢٠٢١: ٥٧٦). وفي ماليزيا، ساهم دعم الدولة للبحث الجامعي التطبيقي في تحفيز الاقتصاد المعرفي، من خلال تشجيع الأبحاث ذات البُعد التنموي وربطها بأهداف السياسات الوطنية (العياشي وآخرون، ٢٠١٩: ٢٥).

وتشير الأدبيات إلى أن أبرز سمات هذه التجارب تتمثل في وجود استراتيجيات واضحة للمسؤولية الاجتماعية، وشراكات طويلة الأمد مع المجتمع المحلي والقطاعات الإنتاجية، إلى جانب مأسسة الأدوار المجتمعية داخل الهيكل التنظيمي للجامعة (الألمعي، ٢٠٢٣).

إن تحليل هذه النماذج يبرز ضرورة التحول من المبادرات المجتزأة أو الرمزية نحو رؤى مؤسسية تجعل من المسؤولية الاجتماعية مكوّنًا أساسيًا في رسالة الجامعة، وهو ما يمثل فرصة للجامعات العربية، والسعودية تحديدًا، للاستفادة من هذه الممارسات العالمية ضمن توجهات رؤية ٢٠٣٠.

٣-٩/ المسؤولية الاجتماعية في الجامعات السعودية:

في المجتمع السعودي، أصبحت المسؤولية الاجتماعية جزءًا من الاستراتيجية الوطنية للجامعات، حيث أطلقت وزارة التعليم مبادرة "مأسسة المسؤولية المجتمعية"، بهدف توحيد الجهود المجتمعية للجامعات وربطها بمؤشرات أداء مؤسسية، وضمان جودة تنفيذ البرامج والمبادرات المجتمعية (وزارة التعليم، ٢٠٢٢). كما أدرجت الوزارة "جائزة التميز في المسؤولية المجتمعية" ضمن حوافز الجامعات التي تلتزم بتقديم برامج نوعية تخدم أهداف التنمية المستدامة (المنصة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية، ٢٠٢٢).

وقد تبنّت الجامعات السعودية ممارسات متعددة، مثل: تضمين خدمة المجتمع في رسالتها التعليمية، إعارة أعضاء هيئة التدريس للمؤسسات المجتمعية، إنشاء عمادات للتعليم المستمر، وإطلاق كراسي بحثية ومراكز لريادة الأعمال والجمعيات العلمية ذات البعد المجتمعي (العياشي وآخرون، ٢٠١٩: ٢٤؛ الألمعي، ٢٠٢٣).

ويبرز نموذج جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية (KAUST) كمثال رائد في هذا المجال، حيث طوّرت الجامعة مبادرات مجتمعية في مدينة ثول، تستهدف تحسين جودة التعليم، وتعزيز الوعي البيئي، ودعم الاقتصاد المحلي، من خلال برامج تطوعية مستدامة ومشروعات تعليمية مشتركة (شيخاوي، ٢٠٢١: ٥٧٨).

ورغم هذه الجهود، فإن الممارسات لا تزال متفاوتة من حيث العمق والتكامل. فالعديد من المبادرات ما تزال منفصلة أو غير مدمجة في إطار استراتيجي مؤسسي شامل، كما أن التنسيق بين الجامعات والجهات المجتمعية يواجه تحديات تتعلق بضعف الشراكات ونقص التمويل وآليات التقييم (الأشهب وآخرون، ٢٠١٩: ٧٢).

ويُعد من أبرز نقاط القوة في الجامعات السعودية توافق توجهاتها مع رؤية المملكة ٢٠٣٠، لا سيما في ما يتعلق بتوجيه البحث العلمي والتعليم لخدمة المجتمع. ومع ذلك، فإن تعزيز هذه التجربة يتطلب بناء شراكات مستدامة، وتكريس ثقافة مؤسسية تجعل المسؤولية الاجتماعية جزءًا أصيلًا من وظيفة الجامعة، لا مجرد نشاطٍ ثانوي أو ممارسة رمزية.

ثامناً: الإجراءات المنهجية للدراسة:

- **منهج الدراسة:** اعتمدت الدراسة الحالية على منهج المسح الاجتماعي، وذلك لملاءمته لطبيعة أهدافها التي تسعى إلى التعرف على الواقع الفعلي للمسؤولية الاجتماعية في الجامعات السعودية، والكشف عن الأدوار التي تقوم بها هذه الجامعات في خدمة المجتمع، إضافة إلى تحديد الصعوبات التي تحد من تفعيل المسؤولية الاجتماعية، واستقصاء المتطلبات اللازمة لتنميتها.

– **مجتمع الدراسة وعينتها:** يتمثل مجتمع الدراسة الحالية في أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية الحكومية في مدينة الرياض، نظرًا لكونهم الفاعل الرئيس في تفعيل أدوار الجامعات تجاه خدمة المجتمع وتعزيز المسؤولية الاجتماعية. وقد تم اختيار عينة عشوائية من مجتمع الدراسة من خلال توزيع رابط إلكتروني لأداة البحث على أعضاء هيئة التدريس في جامعات: جامعة الملك سعود، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن. جاء هذا الإجراء بهدف ضمان الحياد والموضوعية، وإتاحة فرص متكافئة لجميع أفراد المجتمع للمشاركة في الدراسة. وبلغ الحجم النهائي للعينة التي تم جمع بياناتها ٣٩٨ عضو هيئة تدريس من مختلف التخصصات والأقسام الأكاديمية.

١– الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة

جدول رقم (١) الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة (ن=٣٩٨)

البيان		التكرار	النسبة
الجنس	أنثى	٢٤٦	٦١,٨
	ذكر	١٥٢	٣٨,٢
الدرجة الأكاديمية	أستاذ	٩٢	٢٣,١
	أستاذ مساعد	١٠٢	٢٥,٦
	أستاذ مشارك	١٢١	٣٠,٤
	محاضر	٥٥	١٣,٨
	معيد	٢٨	٧,٠
التخصص	إداري	٣٢	٨
	إنساني	١٩٠	٤٧,٧
	اقتصادي	١١	٢,٨
	تربوي	٣٢	٨
	صحي	٤٦	١١,٦
	علمي	٥٢	١٣,١
	هندسي	٣٥	٨,٨
الخبرة	١١- ١٥ سنة	١٤٨	٣٧,٢
	أقل من ٥ سنوات	٨	٢
	أكثر من ١٥ سنة	١٨٦	٤٦,٧
	من ٥ - ١٠سنوات	٥٦	١٤,١
الجامعة	جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن	٩٠	٢٢,٦
	جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	١٠٦	٢٦,٦
	جامعة الملك سعود	٢٠٢	٥٠,٨
المشاركة السابقة لمبادرات خدمة المجتمع والمسؤولية الاجتماعية	لا	٥٤	١٣,٦
	نعم	٣٤٤	٨٦,٤

يعرض الجدول (١) الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة التي بلغ حجمها (٣٩٨) من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية الحكومية بمدينة الرياض. وقد بينت النتائج أن نسبة الإناث مثلت (٦١,٨%)، وهي النسبة الأعلى مقارنة بالذكور الذين بلغت نسبتهم (٣٨,٢%). وفيما يتعلق بالدرجة الأكاديمية، فقد جاءت فئة "أستاذ مشارك" في المرتبة الأولى بنسبة (٣٠,٤%)، تلتها فئة "أستاذ مساعد" بنسبة (٢٥,٦%)، ثم فئة "أستاذ" بنسبة (٢٣,١%)، بينما سجلت فئة "محاضر" نسبة (١٣,٨%)، في حين كانت فئة "معيد" الأقل بنسبة (٧%) ، أما فيما يخص التخصصات، فقد شكّلت التخصصات الإنسانية النسبة الأكبر بواقع (٤٧,٧%)، تلتها التخصصات العلمية بنسبة (١٣,١%)، ثم التخصصات الصحية بنسبة (١١,٦%)، في حين سجلت التخصصات الهندسية نسبة (٨,٨%)، والإدارية والتربوية نسبًا متساوية بلغت (٨%) لكل منهما، بينما جاءت التخصصات الاقتصادية في المرتبة الأخيرة بنسبة (٢,٨%). كما أوضحت النتائج المتعلقة بسنوات الخبرة أن الفئة الأكثر تمثيلًا هي من لديهم خبرة تزيد عن (١٥) سنة بنسبة (٤٦,٧%)، تليها فئة (١١–١٥) سنة بنسبة (٣٧,٢%)، ثم فئة (٥–١٠) سنوات بنسبة (١٤,١%)، بينما كانت نسبة من تقل خبرتهم عن (٥) سنوات هي الأدنى.(2%)

وعلى مستوى الجامعات، تصدرت جامعة الملك سعود المرتبة الأولى بنسبة (٥٠,٨%)، تلتها جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بنسبة (٢٦,٦%)، ثم جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن بنسبة (٢٢,٦%). وأخيرًا، أظهرت النتائج أن الغالبية العظمى من أعضاء هيئة التدريس لديهم مشاركة سابقة في مبادرات خدمة المجتمع والمسؤولية الاجتماعية بنسبة (٨٦,٤%)، مقابل (١٣,٦%) فقط ممن لم يسبق لهم المشاركة.

– **أداة الدراسة:** اعتمدت الدراسة الحالية على أداة رئيسية لجمع البيانات تمثلت في استبانة أُعدت استنادًا إلى مراجعة شاملة للدراسات السابقة ذات الصلة، والاستفادة من الأدبيات النظرية والممارسات المهنية المرتبطة بمجال المسؤولية الاجتماعية في الجامعات. وقد صُممت الاستبانة في صورتها النهائية لتتكون من قسمين أساسيين، اشتمل القسم الأول على البيانات الأولية الخاصة بعينة الدراسة، مثل الجنس، والدرجة الأكاديمية، والتخصص، وسنوات الخبرة الجامعية، والجامعة، بالإضافة إلى المشاركة السابقة في مبادرات خدمة المجتمع والمسؤولية الاجتماعية. أما القسم الثاني، فقد تضمن أربعة محاور رئيسية عكست أبعاد موضوع الدراسة وأهدافها، وهي: الواقع الفعلي للمسؤولية الاجتماعية في الجامعات، والأدوار التي تقوم بها الجامعات لتفعيل المسؤولية الاجتماعية، والصعوبات التي تواجه الجامعات في هذا المجال، وأخيرًا المتطلبات اللازمة لتنمية المسؤولية الاجتماعية في الجامعات.

تألف كل محور من عشرة عبارات، ليصل إجمالي عبارات الاستبانة إلى أربعين عبارة، وقد

صيغت وفق مقياس ليكرت الخماسي الذي تراوحت بدائله من "أوافق بشدة" إلى "لا أوافق بشدة". ولضمان صدق الأداة، جرى عرضها في صورتها الأولية على مجموعة من المحكّمين المتخصصين من أعضاء هيئة التدريس في المجالات ذات العلاقة، حيث تمت مراجعة ملاحظاتهم وتوصياتهم والأخذ بها عند تطوير النسخة النهائية. كما سيتم التحقق من الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة من خلال استخدام معاملات ارتباط بيرسون، إضافة إلى حساب معامل الثبات (ألفا كرونباخ)، بما يكفل موثوقية الأداة وصلاحيتها للاستخدام البحثي

جدول رقم (٢) نتائج تحليل بيرسون لحساب معاملات الارتباط لعبارات الاستبانة

المحور الأول		المحور الثاني		المحور الثالث		المحور الرابع	
رقم العبارة	الارتباط	رقم العبارة	الارتباط	رقم العبارة	الارتباط	رقم العبارة	الارتباط
١	**٠,٥٩٧	١	**٠,٦٦٣	١	**٠,٥٦٦	١	**٠,٦٤٣
٢	**٠,٦١٩	٢	**٠,٧٦١	٢	**٠,٧٨٩	٢	**٠,٨١٤
٣	**٠,٧٣٦	٣	**٠,٧٩٨	٣	**٠,٧٤١	٣	**٠,٨٦٩
٤	**٠,٧٥٢	٤	**٠,٧٣٧	٤	**٠,٧٩٧	٤	**٠,٨٥٥
٥	**٠,٧٥٠	٥	**٠,٦٩٧	٥	**٠,٦٨٨	٥	**٠,٧٧٦
٦	**٠,٥٤٧	٦	**٠,٥٤٧	٦	**٠,٦٤٥	٦	**٠,٦٤٣
٧	**٠,٧٢٥	٧	**٠,٦٨٢	٧	**٠,٥٨٧	٧	**٠,٧٩٠
٨	**٠,٦٩٧	٨	**٠,٧٦٨	٨	**٠,٥٦٦	٨	**٠,٧٩٠
٩	**٠,٥٤٣	٩	**٠,٦٩١	٩	**٠,٦٤٦	٩	**٠,٧٩٠
١٠	**٠,٧٤٠	١٠	**٠,٥٧٥	١٠	**٠,٦٥٦	١٠	**٠,٧٣٣

ومن الجدول رقم (٢) يتضح أن جميع معاملات الارتباط بين العبارة والمحور التي تنتمي إليه موجبة ودالة إحصائيًا عند مستوى دلالة (٠,٠١)، مما يؤكد صدق التكوين الداخلي الاتّساق للاستبانة، كما تمَّ التأكد مِن الثبات لأداة الدراسة باستخدام معامل ألفا–كرونباخ Cronbach's Alpha، والجدول التالي يُبين قيّم معامل ألفا كرونباخ لمحاور أداة الدراسة.

جدول رقم (٣) معامل ألفا–كرونباخ لمحاور الاستبانة والاستبانة ككل

المحور	معامل ألفا كرونباخ	عدد العبارات
المحور الأول	٠,٨٦٤	١٠
المحور الثاني	٠,٨٥٤	١٠
المحور الثالث	٠,٩٢١	١٠
المحور الرابع	٠,٨٧٢	١٠
الاستبانة ككل	٠,٨٨٠	٤٠

يتضح من نتائج التحليل الإحصائي الواردة في الجدول السابق أن قيمة معامل ألفا كرونباخ للدرجة الكلية للاستبانة بلغت (٠,٨٨٠)، مما يدل على مستوى عالٍ من الثبات والاتساق الداخلي بين فقرات الأداة. كما بلغت قيم معامل ألفا كرونباخ لجميع المحاور الخمس المدرجة في الاستبانة أكثر من (٠,٨)، وهي جميعها قيم تفوق الحد الأدنى المقبول إحصائيًا (٠,٧٠)، مما يُشير بوضوح إلى تمتع أداة

الدراسة بدرجة عالية من الثبات والموثوقية.

- **المعالجة الإحصائية:**

تمت المعالجة الإحصائية لبيانات الدراسة باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) الإصدار ٢٨، حيث جرى توظيف التكرارات والنسب المئوية لعرض الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة. كما تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحليل استجابات أعضاء هيئة التدريس على محاور الاستبانة المتعلقة بالواقع الفعلي للمسؤولية الاجتماعية، والأدوار التي تقوم بها الجامعات، والصعوبات التي تواجهها، والمتطلبات اللازمة لتنميتها. إضافة إلى ذلك، تم التحقق من صدق الاتساق الداخلي لفقرات الأداة من خلال معامل ارتباط بيرسون، بينما جرى التأكد من ثباتها باستخدام معامل "ألفا كرونباخ" (Cronbach's Alpha).

- **عرض ومناقشة نتائج الدراسة:**

تم تحليل أداة الدراسة لاستخراج نتائجها وفقاً لأسئلة الدراسة وجاءت النتائج كالاتي:

الإجابة عن التساؤل الأول حول الواقع المسؤولية الاجتماعية في الجامعات السعودية:

جدول رقم (٤) نتائج آراء عينة الدراسة حول حول عبارات التساؤل الأول (العدد = ٣٩٨)

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
١- لدى الجامعة سياسات واضحة تُلزم الكليات بممارسات المسؤولية الاجتماعية.	٤,٣٥	٠,٩٩	موافق بشدة	١
٢- تُدمج قضايا خدمة المجتمع في الخطط واللوائح الأكاديمية.	٣,٩١	٠,٩٠	موافق	٣
٣- تراعي الجامعة قضايا البيئة والاستدامة في تشغيل مرافقها .	٣,٦٨	٠,٩٣	موافق	٧
٤-تُعزز الجامعة مبادئ العدالة والشفافية في شراكاتها وخدماتها.	٣,٧٠	١,٠٧	موافق	٦
٥-تُشرك الجامعة مختلف فئات المجتمع المحلي في التخطيط لمبادراتها.	٣,١٥	١,٣٢	محايد	٩
٦-تصدر الجامعة تقارير دورية عن أنشطتها في خدمة المجتمع.	٤,٠١	١,٠٢	موافق	٢
٧- تتبنى الجامعة قنوات واضحة لاستقبال مقترحات المجتمع واحتياجاته.	٣,٧٦	١,٠٩	موافق	٥
٨- تعمل الجامعة على تعزيز ثقافة التطوع وخدمة المجتمع بشكل مؤسسي ومنظم.	٣,٧٧	١,٠٧	موافق	٤
٩- المسؤولية الاجتماعية ليست ضمن أولويات الجامعة التشغيلية.	٢,٦١	١,٢٢	محايد	١٠
١٠- تسهم الجامعة في تقديم مبادرات تخدم المجتمع المحلي بما يتماشى مع احتياجاته الفعلية.	٣,٤٩	١,٣٧	موافق	٨
واقع المسؤولية الاجتماعية في الجامعة	٣,٦٤	٠,٧١	موافق	

يعرض الجدول رقم (٤) نتائج آراء عينة الدراسة حول واقع المسؤولية الاجتماعية في الجامعات السعودية. وأظهرت النتائج أن المتوسط الحسابي الكلي بلغ (٣,٦٤ من ٥) بانحراف معياري (٠,٧١)، وهو ما يشير إلى مستوى "موافق"، أي أن إدراك أعضاء هيئة التدريس لواقع المسؤولية الاجتماعية في الجامعات السعودية جاء بدرجة مرتفعة ، ليعكس ذلك أن الجامعات السعودية بمدينة الرياض قد خطت خطوات مهمة في وضع السياسات العامة وتبني المبادرات ذات الصلة، غير أن هذا الدور لا يزال بحاجة إلى مزيد من التفعيل والتطوير لتحقيق الاستجابة المثلى لاحتياجات المجتمع.

وقد شمل هذا المحور عشر عبارات جاءت نتائجها متباينة بين مستويات "موافق بشدة"، "موافق"، و"محايد". فقد تصدرت عبارة "لدى الجامعة سياسات واضحة تُلزم الكليات بممارسات المسؤولية الاجتماعية" المرتبة الأولى بمتوسط (٤,٣٥) وبدرجة "موافق بشدة"، مما يعكس وجود توجه مؤسسي واضح لدى الجامعات في تضمين المسؤولية الاجتماعية ضمن سياساتها العامة. تلتها عبارة "تصدر الجامعة تقارير دورية عن أنشطتها في خدمة المجتمع" بمتوسط (٤,٠١) وبدرجة "موافق"، وهو ما يعكس حرص بعض الجامعات على التوثيق والشفافية في ممارساتها. كما حصلت عبارة "تُدمج قضايا خدمة المجتمع في الخطط واللوائح الأكاديمية" على متوسط (٣,٩١) وبدرجة "موافق"، وهو مؤشر على وجود توجه لدمج خدمة المجتمع في الجانب الأكاديمي، لكنه لا يزال في مستوى متوسط.

وجاءت العبارات المتعلقة بتعزيز ثقافة التطوع (٣,٧٧)، وتبني قنوات للتواصل مع المجتمع (٣,٧٦)، وتعزيز مبادئ العدالة والشفافية (٣,٧٠)، ومراعاة قضايا البيئة والاستدامة (٣,٦٨) بدرجة "موافق"، مما يشير إلى أن هذه الممارسات موجودة لكنها لم تصل بعد إلى مستويات عالية من التفعيل. أما العبارات الأقل في المتوسط الحسابي فقد تمثلت في "تُشرك الجامعة مختلف فئات المجتمع المحلي في التخطيط لمبادراتها" بمتوسط (٣,١٥) و*"المسؤولية الاجتماعية ليست ضمن أولويات الجامعة التشغيلية"* بمتوسط (٢,٦١)، وكلاهما بدرجة "محايد"، مما يعكس قصورًا واضحًا في إشراك المجتمع المحلي في صياغة المبادرات، وعدم جعل المسؤولية الاجتماعية ضمن الأولويات التشغيلية لبعض الجامعات. كما جاءت عبارة "تسهم الجامعة في تقديم مبادرات تخدم المجتمع المحلي بما يتماشى مع احتياجاته الفعلية" في المرتبة الثامنة بمتوسط (٣,٤٩) وبدرجة "موافق"، وهو ما يؤكد أن هناك مبادرات قائمة لكنها ما تزال محدودة وغير شاملة لجميع احتياجات المجتمع.

وتتسق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة الشهراني (٢٠١٧) التي أكدت وجود

سياسات جامعية داعمة للمسؤولية الاجتماعية لكنها لم تنعكس دائمًا في التطبيق العملي، وكذلك مع دراسة الفوزان (٢٠١٩) التي بينت أن الأنشطة الجامعية لم تصل إلى مستوى مرتفع في تعزيز المسؤولية الاجتماعية، بل جاءت بدرجة متوسطة. كما تتفق مع دراسة العبدالكريم (٢٠٢١) التي أوضحت أن الطلاب، رغم وضوح المفهوم لديهم، يفتقرون إلى التدريب العملي والورش التطبيقية التي تؤهلهم لممارسة هذا الدور. أما دراسة الألمعي (٢٠٢٣) فقد دعمت هذه النتائج من خلال تأكيدها على وجود وعي بدور الجامعة، مع الإشارة إلى معوقات تتعلق بضعف دافعية الطلاب وقلة وعيهم وأسرهم، وهو ما يفسر الحياد النسبي الذي ظهر في نتائج العبارات المتعلقة بإشراك المجتمع المحلي. وعلى المستوى العربي، أوضحت دراسة الخطيب (٢٠١٩) وشيخاوي (٢٠٢١) أن الجامعات العربية تعاني من قصور في دمج المجتمع ضمن استراتيجياتها، وهي نتيجة تتطابق مع ما أبرزته هذه الدراسة من ضعف إشراك المجتمع المحلي في التخطيط للمبادرات.

الإجابة عن التساؤل الثاني حول الأدوار التي تقوم بها الجامعات السعودية لتفعيل المسؤولية الاجتماعية:

جدول رقم (٥) نتائج آراء عينة الدراسة حول حول عبارات التساؤل الثاني (العدد = ٣٩٨)

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
١- تقدّم الجامعة برامج تدريبية للطلاب حول التطوع والمواطنة وخدمة المجتمع.	٣,٩١	١,١٨	موافق	١
٢- تصمَّم مقررات أو أنشطة تعلم خِدمي مرتبطة بحاجات المجتمع.	٣,٧٤	١,٠٠	موافق	٣
٣- تعقد الجامعة شراكات فاعلة مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاعين العام والخاص بما يعزز خدمة المجتمع.	٣,٧٩	٠,٩٣	موافق	٢
٤- تُشجّع البحوث التطبيقية الموجهة لحلول قضايا المجتمع.	٣,٦٧	١,٠٧	موافق	٤
٥- تراعي الجامعة مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص في سياساتها.	٣,٤٤	١,١٣	موافق	٦
٦- تتبنى الجامعة مبادرات استدامة مثل تقليل النفايات وكفاءة الطاقة.	٣,٣٩	١,١٤	محايد	٧
٧- تُقدم الجامعة خدمات استشارية للمؤسسات المجتمعية بأسعار رمزية.	٣,٣٠	٠,٩٠	محايد	٨
٨- تنظم الجامعة حملات توعية دورية في مجالات الصحة والبيئة والأمن الرقمي وغيرها بما يخدم المجتمع المحلي.	٣,٤٦	٠,٨٨	موافق	٥
٩- تُقاس نتائج المبادرات بمؤشرات أداء واضحة وتُنشر للعموم.	٣,٢٦	٠,٩٦	محايد	٩
١٠- تُخصص الجامعة حوافز أو اعتمادات أكاديمية للمشاركة في خدمة المجتمع.	٣,٠٧	١,٢٠	محايد	١٠
الأدوار التي تقوم بها الجامعة لتفعيل المسؤولية الاجتماعية	٣,٥٠	٠,٧٠	موافق	

يعرض الجدول رقم (٥) نتائج آراء عينة الدراسة حول الأدوار التي تقوم بها الجامعات السعودية في تفعيل المسؤولية الاجتماعية. وقد بلغ المتوسط الحسابي الكلي (٣,٥٠ من ٥) بانحراف معياري (٠,٧٠)، وهو ما يشير إلى مستوى "موافق"، أي أن هذه الأدوار حاضرة في الممارسات الجامعية لكنها لا تزال في إطار متوسط يتطلب مزيدًا من التعزيز والتطوير.

حيث أظهرت النتائج أن أعلى العبارات جاءت بخصوص "تقدّم الجامعة برامج تدريبية للطلاب حول التطوع والمواطنة وخدمة المجتمع" بمتوسط (٣,٩١) وبدرجة "موافق"، مما يعكس اهتمام الجامعات السعودية بتنمية وعي الطلاب بقيم المواطنة والتطوع وخدمة المجتمع. وتأتي هذه النتيجة متسقة مع دراسة الألمعي (٢٠٢٣) التي أكدت على دور الجامعات في تعزيز الفهم والوعي والمشاركة الاجتماعية، كما تتقاطع مع ما ذكرته دراسة الشهراني (٢٠١٧) حول دور الجامعة في رفع مستوى المسؤولية الاجتماعية لدى الطلاب بدرجة مرتفعة.

تلتها عبارة "تعقد الجامعة شراكات فاعلة مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاعين العام والخاص بما يعزز خدمة المجتمع" بمتوسط (٣,٧٩)، و*"تصمَّم مقررات أو أنشطة تعلم خِدمي مرتبطة بحاجات المجتمع"* بمتوسط (٣,٧٤)، وكلاهما بدرجة "موافق". وتشير هذه النتائج إلى أن الجامعات تسعى إلى الانفتاح على محيطها الخارجي وربط التعليم بخدمة المجتمع عبر الشراكات والأنشطة التطبيقية. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة Al Hawaish (2023)التي شددت على أهمية الشراكات بين الجامعات والقطاعات المجتمعية المختلفة لتفعيل المسؤولية الاجتماعية كجزء من استراتيجية التعليم العالي.

كما حصلت عبارة "تُشجّع البحوث التطبيقية الموجهة لحلول قضايا المجتمع" على متوسط (٣,٦٧) وبدرجة "موافق"، وهو ما يعكس الاهتمام المتزايد بالأبحاث ذات البعد التطبيقي المرتبطة بالقضايا الاجتماعية، وهو ما أكدته دراسة Al-Samhan (2023) التي أوضحت أهمية القيادة الجامعية والبحث العلمي في تعزيز المسؤولية الاجتماعية.

في المقابل، جاءت العبارات المتعلقة بترسيخ قيم المساواة وتكافؤ الفرص (٣,٤٤)، وتنظيم الحملات التوعوية (٣,٤٦)، بدرجة "موافق" أيضًا، لكنها أقل نسبيًا من العبارات السابقة. وهذا يشير إلى أن الجامعات تقوم بأدوار إيجابية في هذا الجانب لكنها لم تصل إلى مستوى مرتفع.

أما العبارات التي حصلت على أدنى المتوسطات فجاءت جميعها في مستوى "محايد"، وهي: "تتبنى الجامعة مبادرات استدامة مثل تقليل النفايات وكفاءة الطاقة" بمتوسط (٣,٣٩)، و*"تُقدم الجامعة خدمات استشارية للمؤسسات المجتمعية بأسعار رمزية"* بمتوسط (٣,٣٠)، و*"تُقاس نتائج المبادرات بمؤشرات أداء واضحة وتُنشر للعموم"* بمتوسط (٣,٢٦)، وأخيرًا "تُخصص الجامعة حوافز أو اعتمادات أكاديمية للمشاركة في خدمة المجتمع" بمتوسط (٣,٠٧). وتشير هذه النتائج إلى أن الجامعات ما تزال متأخرة في مجالات الاستدامة البيئية، وقياس أثر المبادرات، وتخصيص الحوافز التشجيعية لخدمة المجتمع. وهو ما يتسق مع ما أوضحته دراسة الفوزان (٢٠١٩) من أن الأنشطة الجامعية في السعودية لا تزال في مستوى متوسط، وكذلك مع دراسة العبدالكريم (٢٠٢١) التي أشارت إلى غياب برامج واضحة لتأهيل الطلاب على ممارسة أدوار أخصائي المسؤولية الاجتماعية.

وتُظهر هذه النتائج اتفاقًا مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة من أن الجامعات السعودية تؤدي بالفعل أدوارًا في مجال المسؤولية الاجتماعية، مثل تنظيم البرامج التدريبية والأنشطة التطبيقية، وتشجيع البحث العلمي المرتبط بالقضايا المجتمعية. لكنها في الوقت نفسه تؤكد استمرار التحديات المرتبطة بضعف الاستدامة البيئية، وعدم وجود آليات واضحة لتقييم المبادرات، وقلة الحوافز المؤسسية، وهي التحديات نفسها التي أبرزتها دراسة الخطيب (٢٠١٩) وشيخاوي (٢٠٢١) في الجامعات العربية.

الإجابة عن التساؤل الثالث حول الصعوبات التي تواجه الجامعات السعودية لتفعيل المسؤولية الاجتماعية:

جدول رقم (٦) نتائج آراء عينة الدراسة حول حول عبارات التساؤل الثالث (العدد= ٣٩٨)

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
١- محدودية الميزانيات المخصصة لمبادرات المسؤولية الاجتماعية.	٤,٠١	١,١٧	موافق	١
٢- ضعف الحوافز المؤسسية لمشاركة أعضاء هيئة التدريس في خدمة المجتمع.	٣,٨٠	١,٠٣	موافق	٢
٣- كثافة الأعباء التدريسية والبحثية تعيق المشاركة المجتمعية.	٣,٧١	١,٠٨	موافق	٣
٤- ضعف التنسيق بين الكليات والعمادات في تنفيذ المبادرات.	٣,٤٨	١,٢٢	موافق	٥
٥- نقص البيانات أو المؤشرات لقياس أثر الأنشطة المجتمعية.	٣,٤١	١,٣١	موافق	٦
٦- محدودية الشراكات طويلة الأجل مع الجهات المجتمعية.	٣,٦٧	١,٢٤	موافق	٤

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
٧- مقاومة تنظيمية لفكرة إدماج خدمة المجتمع في الخطة الأكاديمية.	٣,١٩	١,٠٥	محايد	٨
٨- تتوافر بنية تحتية وأنظمة تسهّل تنفيذ مبادرات خدمة المجتمع.	٣,١٢	١,٠١	محايد	٩
٩- تواجه الجامعة صعوبات لوجستية في الوصول المستمر والمنظم إلى الفئات المجتمعية المستهدفة.	٢,٩٨	١,٠٨	محايد	١٠
١٠- ضعف التنسيق بين الجامعة والجهات المجتمعية يحد من فعالية المبادرات.	٣,٢٦	١,٢٧	محايد	٧
الصعوبات التي تواجه الجامعات في تفعيل المسؤولية الاجتماعية	٣,٤٦	٠,٧٦	موافق	

يعرض الجدول رقم (٦) نتائج آراء عينة الدراسة حول الصعوبات التي تواجه الجامعات السعودية في تفعيل المسؤولية الاجتماعية. وقد بلغ المتوسط الحسابي الكلي (٣,٤٦ من ٥) بانحراف معياري (٠,٧٦)، وهو ما يشير إلى مستوى "موافق"، أي أن أعضاء هيئة التدريس يدركون وجود صعوبات حقيقية ومتوسطة التأثير تحد من فاعلية مبادرات الجامعات في مجال خدمة المجتمع.

وقد تصدرت عبارة "محدودية الميزانيات المخصصة لمبادرات المسؤولية الاجتماعية" المرتبة الأولى بمتوسط (٤,٠١) وبدرجة "موافق"، وهو ما يعكس إدراك العينة أن نقص التمويل يمثل العائق الأبرز أمام استدامة هذه المبادرات. وتنسجم هذه النتيجة مع ما أشار إليه شيخاوي (٢٠٢١) من أن ضعف الاعتمادات المالية يعد أحد أبرز التحديات أمام الجامعات العربية في ممارسة أدوارها المجتمعية.

تلتها عبارة "ضعف الحوافز المؤسسية لمشاركة أعضاء هيئة التدريس في خدمة المجتمع" بمتوسط (٣,٨٠)، و*"كثافة الأعباء التدريسية والبحثية تعيق المشاركة المجتمعية"* بمتوسط (٣,٧١)، وكلاهما بدرجة "موافق". وتشير هذه النتائج إلى أن غياب الحوافز الواضحة وزيادة الأعباء الأكاديمية يضعفان دافعية أعضاء هيئة التدريس للمشاركة في الأنشطة المجتمعية، وهو ما يتفق مع ما توصلت إليه دراسة العبدالكريم (٢٠٢١) التي أوضحت أن الطلاب أنفسهم يعانون من نقص البرامج التطبيقية وورش التدريب بسبب قصور الدعم المؤسسي.

كما جاءت عبارة "محدودية الشراكات طويلة الأجل مع الجهات المجتمعية" في المرتبة الرابعة بمتوسط (٣,٦٧)، مما يؤكد أن غياب الاستمرارية في التعاون بين الجامعات والقطاعات المجتمعية يشكل عائقًا مهمًا. وهذه النتيجة تتوافق مع ما أوضحته دراسة Al Hawaish (2023) التي أكدت ضرورة بناء شراكات استراتيجية طويلة الأمد لتعزيز ثقافة

المسؤولية الاجتماعية في الجامعات.

أما العبارات التي حصلت على متوسطات أقل، مثل "ضعف التنسيق بين الكليات والعمادات في تنفيذ المبادرات" بمتوسط (٣,٤٨)، و*"نقص البيانات أو المؤشرات لقياس أثر الأنشطة المجتمعية"* بمتوسط (٣,٤١)، و*"ضعف التنسيق بين الجامعة والجهات المجتمعية يحد من فعالية المبادرات"* بمتوسط (٣,٢٦)، فقد جاءت جميعها بدرجة "موافق"، مما يعكس إدراك العينة أن التنسيق المؤسسي وغياب أنظمة القياس تمثل نقاط ضعف أخرى تؤثر في فعالية البرامج المجتمعية. وقد سبق أن أشارت دراسة الخطيب (٢٠١٩) إلى هذه المشكلة، حيث أكدت أن معظم الجامعات العربية تفتقر إلى وحدات متخصصة لإدارة المسؤولية الاجتماعية وقياس أثرها بشكل منظم.

في المقابل، أظهرت النتائج حيادًا تجاه بعض العبارات مثل "مقاومة تنظيمية لفكرة إدماج خدمة المجتمع في الخطة الأكاديمية" بمتوسط (٣,١٩)، و*"تتوافر بنية تحتية وأنظمة تسهّل تنفيذ مبادرات خدمة المجتمع"* بمتوسط (٣,١٢)، و*"تواجه الجامعة صعوبات لوجستية في الوصول المستمر والمنظم إلى الفئات المجتمعية المستهدفة"* بمتوسط (٢,٩٨). ويعني ذلك أن هذه التحديات لا تمثل عائقًا حاسمًا من وجهة نظر العينة، مقارنة بالتحديات المالية والتنظيمية، لكنها تظل قائمة وتحتاج إلى معالجة.

وتُظهر هذه النتائج أن أبرز التحديات أمام الجامعات السعودية تتعلق بالموارد المالية، ونقص الحوافز، وضعف الشراكات المستدامة، وهي عوامل تتسق بشكل كبير مع ما أوضحته الدراسات السابقة. فقد أكدت دراسة شيخاوي (٢٠٢١) على ضعف التمويل المؤسسي وغياب الرؤية الواضحة، بينما أبرزت دراسة الخطيب (٢٠١٩) غياب الهياكل التنظيمية المتخصصة ونقص السياسات، وأكدت دراسة Al Hawaish (2023) على أهمية الشراكات الاستراتيجية في معالجة هذه الفجوات. كما دعمت دراسة العبدالكريم (٢٠٢١) هذه الرؤية بالإشارة إلى غياب برامج واضحة تدعم مشاركة الطلاب والممارسين في الأنشطة المجتمعية.

وعليه، يمكن القول إن الصعوبات التي حددتها نتائج هذه الدراسة لا تختلف كثيرًا عما توصلت إليه الأدبيات السابقة، بل إنها تعكس واقعًا مشتركًا للجامعات في السعودية والعالم العربي، يتمثل في الفجوة بين وضوح السياسات على الورق وصعوبة تحويلها إلى ممارسات مستدامة وفعالة على أرض الواقع.

الإجابة عن التساؤل الرابع حول متطلبات تنمية المسؤولية الاجتماعية في الجامعات السعودية:

جدول رقم (٧) نتائج آراء عينة الدراسة حول حول عبارات التساؤل الرابع(العدد = ٣٩٨)

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
١- تضمين المسؤولية الاجتماعية في رؤية ورسالة وخطة الجامعة الاستراتيجية.	٤,٢١	١,١٣	موافق بشدة	١
٢- إنشاء وحدة أو مرصد للمسؤولية الاجتماعية مزوّد بميزانية وصلاحيات واضحة.	٣,٩٦	١,١٠	موافق	٢
٣- وضع مؤشرات أداء لقياس أثر أنشطة خدمة المجتمع ونشرها بشفافية.	٣,٦٦	١,١١	موافق	٥
٤-تدريب القيادات الأكاديمية وأعضاء هيئة التدريس على معايير المسؤولية الاجتماعية.	٣,٥٣	١,٣٣	موافق	٧
٥- إدراج التعلم الخِدمي ضمن متطلبات التخرج الجامعي.	٣,٣٨	١,٣٥	محايد	١٠
٦- ربط الترقيات والحوافز بمدى الإنجاز في مبادرات خدمة المجتمع.	٣,٦٨	١,٣٢	موافق	٤
٧- بناء شراكات استراتيجية مع مختلف القطاعات لدعم التنمية المستدامة.	٣,٦٩	١,٠٤	موافق	٣
٨- توسيع مبادرات الشمول والإنصاف في الفرص التعليمية والخدمية.	٣,٣٩	١,٠٩	موافق	٩
٩- تطوير منصات رقمية لإدارة وتوثيق أنشطة خدمة المجتمع.	٣,٥٦	١,٢٣	موافق	٦
١٠- تخصيص صناديق أو منح تنافسية مستدامة لدعم مشروعات خدمة المجتمع.	٣,٤٩	١,٣٨	موافق	٨
متطلبات تنمية المسؤولية الاجتماعية في الجامعة	٣,٦٦	٠,٩٣	موافق	

يعرض الجدول رقم (٧) نتائج آراء عينة الدراسة حول المتطلبات اللازمة لتنمية المسؤولية الاجتماعية في الجامعات السعودية. وقد بلغ المتوسط الحسابي الكلي (٣,٦٦ من ٥) بانحراف معياري (٠,٩٣)، وهو ما يشير إلى مستوى "موافق"، أي أن أعضاء هيئة التدريس يتفقون على وجود متطلبات واضحة وضرورية لتعزيز دور الجامعات في خدمة المجتمع، غير أن درجة التفعيل الفعلي لهذه المتطلبات ما تزال بحاجة إلى تعزيز أكبر.

وقد تصدرت عبارة "تضمين المسؤولية الاجتماعية في رؤية ورسالة وخطة الجامعة الاستراتيجية" المرتبة الأولى بمتوسط (٤,٢١) وبدرجة "موافق بشدة"، مما يعكس قناعة راسخة لدى العينة بأن ترسيخ المسؤولية الاجتماعية لا يمكن أن يتم بصورة فعالة إلا من خلال دمجها في صميم الهوية الاستراتيجية للجامعة. وهذه النتيجة تتسق مع ما أكدته دراسة Al Hawaish (2023)التي شددت على ضرورة جعل المسؤولية الاجتماعية جزءًا من استراتيجيات التعليم العالي، كما تتقاطع مع دراسة الخطيب (٢٠١٩) التي أوضحت أن غياب الرؤية الواضحة يعد من أبرز معوقات تفعيل هذا الدور في الجامعات العربية.

كما جاءت عبارة "إنشاء وحدة أو مرصد للمسؤولية الاجتماعية مزوّد بميزانية وصلاحيات واضحة" في المرتبة الثانية بمتوسط (٣,٩٦)، مما يشير إلى إدراك أهمية وجود هيكل تنظيمي متخصص يدير هذا الجانب بفعالية. ويتوافق ذلك مع ما أوصى به شيخاوي

(٢٠٢١) من ضرورة إنشاء وحدات مؤسسية متخصصة تعنى بإدارة المسؤولية الاجتماعية لتجاوز حالة الجهود المتفرقة.

وجاءت عبارات مثل "بناء شراكات استراتيجية مع مختلف القطاعات لدعم التنمية المستدامة" بمتوسط (٣,٦٩)، و*"ربط الترقيات والحوافز بمدى الإنجاز في مبادرات خدمة المجتمع"* بمتوسط (٣,٦٨)، بدرجة "موافق". وتشير هذه النتائج إلى أهمية تكامل الجهود بين الجامعات ومؤسسات المجتمع، وكذلك تحفيز أعضاء هيئة التدريس عبر نظام حوافز مرتبط بالمشاركة المجتمعية. وهذه النتائج تدعم ما توصلت إليه دراسة Al-Samhan (2023) التي أبرزت دور القيادة الجامعية والتحفيز المؤسسي في تعزيز المسؤولية الاجتماعية.

أما عبارة "وضع مؤشرات أداء لقياس أثر أنشطة خدمة المجتمع ونشرها بشفافية" فقد حصلت على متوسط (٣,٦٦)، وهو ما يعكس إدراكًا متزايدًا بضرورة التقييم المنهجي لهذه المبادرات. وتتفق هذه النتيجة مع ما طرحته دراسة الخطيب (٢٠١٩) من أن غياب مقاييس واضحة يعد من أهم معوقات قياس أثر المسؤولية الاجتماعية في الجامعات العربية، وبالنسبة للعبارات الأخرى مثل "تطوير منصات رقمية لإدارة وتوثيق أنشطة خدمة المجتمع" بمتوسط (٣,٥٦)، و*"تدريب القيادات الأكاديمية وأعضاء هيئة التدريس على معايير المسؤولية الاجتماعية"* بمتوسط (٣,٥٣)، و*"تخصيص صناديق أو منح تنافسية مستدامة لدعم مشروعات خدمة المجتمع"* بمتوسط (٣,٤٩)، فقد جاءت بدرجة "موافق"، مما يشير إلى أن هناك حاجة إلى أدوات تقنية وتنظيمية وتمويلية لتطوير الممارسات، لكنها ما تزال غير مفعلة بشكل كافٍ.

أما العبارات الأقل في المتوسط فجاءت مثل "توسيع مبادرات الشمول والإنصاف في الفرص التعليمية والخدمية" بمتوسط (٣,٣٩)، و*"إدراج التعلم الخِدمي ضمن متطلبات التخرج الجامعي"* بمتوسط (٣,٣٨)، وكلاهما في مستوى "محايد". وهو ما يعكس ضعف الاهتمام بتوسيع مفهوم المسؤولية الاجتماعية ليشمل قضايا الشمولية والعدالة التعليمية، وكذلك محدودية دمج التعلم الخِدمي كجزء إلزامي من متطلبات التخرج. وهذا يتوافق مع ما أوضحته دراسة العبدالكريم (٢٠٢١) حول غياب برامج عملية واضحة تدعم إعداد الطلاب لممارسة أدوار أخصائي المسؤولية الاجتماعية.

وتُظهر هذه النتائج اتفاقًا واسعًا مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة بشأن أهمية وجود رؤية استراتيجية واضحة، وهياكل مؤسسية متخصصة، وشراكات فاعلة، ونظم حوافز لتفعيل المسؤولية الاجتماعية. كما تتطابق مع ما أوضحته دراسة الخطيب (٢٠١٩) وشيخاوي (٢٠٢١) من أن غياب هذه المتطلبات يعد عائقًا رئيسيًا أمام مأسسة المسؤولية الاجتماعية في الجامعات العربية.

- الخاتمة:

في ضوء النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة التي تناولت موضوع "المسؤولية الاجتماعية كأحد أدوار الجامعات السعودية في خدمة المجتمع: الواقع والمأمول"، يمكن التأكيد على أن الجامعات السعودية لم تعد مجرد مؤسسات تعليمية وبحثية تقليدية، بل غدت فاعلًا اجتماعيًا رئيسًا يسهم في صياغة وعي المجتمع وتنمية موارده البشرية، وتعزيز ارتباطه بالقضايا الوطنية. لقد أبرزت النتائج إدراكًا واضحًا لدى أعضاء هيئة التدريس بأهمية الأدوار التي تقوم بها الجامعات في خدمة المجتمع، حيث انعكس ذلك في وجود سياسات ولوائح واضحة، ومبادرات وأنشطة تدريبية وبحثية مرتبطة بالقضايا المجتمعية، مع إدراك متزايد لأهمية إشراك الطلبة وأعضاء هيئة التدريس في برامج التطوع، والشراكات مع مختلف القطاعات.

وقد أظهرت النتائج أن من أبرز نقاط القوة في الجامعات السعودية هو تبنيها سياسات مؤسسية واضحة للمسؤولية الاجتماعية، وإصدار تقارير دورية عن أنشطتها، فضلًا عن تقديم برامج تدريبية تستهدف غرس قيم المواطنة وخدمة المجتمع لدى الطلاب. كما أن تشجيع البحوث التطبيقية وربط بعض المقررات التعليمية بحاجات المجتمع يعكس رغبة الجامعات في المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، وهو ما يتسق مع مستهدفات رؤية المملكة ٢٠٣٠. ومع ذلك، فقد كشفت النتائج أيضًا عن وجود قصور في بعض الجوانب، أبرزها محدودية إشراك المجتمع المحلي في صياغة المبادرات، وضعف تخصيص الحوافز والاعتمادات الأكاديمية، إلى جانب محدودية الشراكات طويلة الأجل ونقص المؤشرات الواضحة لقياس أثر المبادرات المجتمعية.

إن هذه التحديات تؤكد الحاجة إلى إعادة صياغة إستراتيجيات الجامعات السعودية بما يجعل المسؤولية الاجتماعية جزءًا أصيلًا من رسالتها، لا مجرد نشاط موازٍ. فالمطلوب هو تفعيل وحدات أو مراصد متخصصة للمسؤولية الاجتماعية مزودة بميزانيات وصلاحيات واضحة، وتبني آليات قياس دقيقة لنتائج المبادرات، وربط الترقيات والحوافز بمستوى الإنجاز في هذا المجال. كما أن الشراكات المجتمعية ينبغي أن تُبنى على أسس استراتيجية طويلة المدى مع القطاعين العام والخاص، بما يضمن استدامة الأثر وملاءمة المبادرات لاحتياجات المجتمع الفعلية.

وتجدر الإشارة إلى أن نتائج الدراسة عكست طموحات واسعة لدى أعضاء هيئة التدريس في أن تكون الجامعات السعودية قادرة على قيادة التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في المجتمع، من خلال توفير بيئة أكاديمية تدمج بين التعليم والبحث وخدمة المجتمع بشكل متكامل. وهذا يضع الجامعات أمام مسؤولية مضاعفة لتبني ممارسات أكثر ابتكارًا، مثل إدراج التعلم الخِدمي ضمن متطلبات التخرج، وتوسيع مبادرات الشمول والإنصاف، وتطوير منصات رقمية لإدارة أنشطة خدمة المجتمع.

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن الجامعات السعودية تمتلك البنية الأساسية لتفعيل

المسؤولية الاجتماعية بشكل أكثر فاعلية، لكنها بحاجة إلى مزيد من التكامل المؤسسي والشراكات المجتمعية والتقييم المستمر. فالمسؤولية الاجتماعية ليست مجرد التزام أخلاقي أو نشاط دعائي، بل هي ركيزة إستراتيجية تسهم في بناء مجتمع متماسك، واقتصاد مزدهر، وبيئة مستدامة، وهو ما يتسق مع الأهداف الكبرى لرؤية المملكة ٢٠٣٠.

- **توصيات الدراسة:**

١. دمج المسؤولية الاجتماعية في الرؤية والرسالة والخطط الإستراتيجية للجامعات السعودية بحيث تصبح جزءًا أصيلًا من هوية الجامعة ووظائفها الأساسية، وليس مجرد نشاط موازٍ.
٢. إنشاء وحدات أو مراصد للمسؤولية الاجتماعية مزودة بميزانيات وصلاحيات واضحة لمتابعة التخطيط والتنفيذ والتقييم، بما يضمن استدامة المبادرات وتحقيق أثر ملموس في المجتمع.
٣. تعزيز الشراكات الاستراتيجية طويلة الأجل بين الجامعات والقطاعات المختلفة (الحكومي، الخاص، والمجتمع المدني) لتوسيع نطاق المبادرات المجتمعية وضمان توافقها مع احتياجات المجتمع الفعلية.
٤. ربط الترقيات والحوافز الأكاديمية والوظيفية بمدى مشاركة أعضاء هيئة التدريس والطلاب في أنشطة خدمة المجتمع، بما يشجع على الانخراط الفعّال في المسؤولية الاجتماعية.
٥. تطوير منصات رقمية متكاملة لإدارة وتوثيق أنشطة خدمة المجتمع وقياس أثرها بمؤشرات أداء واضحة تُنشر بشفافية لتعزيز الثقة والمساءلة المجتمعية.

- **المراجع:**

أولاً: المراجع العربية.

الأشهب، عبد السلام، وبوخاري، فتحي. (٢٠٢٠). المسؤولية الاجتماعية للجامعات بين المفهوم والأبعاد. مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، ٨(٤)، ٦٢-٧٢.

الألمعي، علي. (٢٠٢٣). دور الجامعة في تعزيز المسؤولية الاجتماعية لدى الشباب الجامعي دراسة على عينة من طلاب جامعة الملك خالد بمدينة أبها. *المجلة العلمية لنشر البحوث*، ٢٢، ٤٥-٦٧.

الخطيب، خليل. (٢٠١٩). *واقع المسؤولية الاجتماعية لدى المؤسسات الجامعية العربية ومتطلبات تنميتها في ضوء التحديات المعاصرة*. ورقة مقدمة في المؤتمر العلمي الرابع. جامعة حضرموت، اليمن.

الشهراني، عبد الله. (٢٠١٧). دور الجامعة في تعزيز المسؤولية الاجتماعية وثقافة العمل التطوعي دراسة ميدانية على طلاب وطالبات الدبلوم العام في التربية في جامعة بيشة. *مجلة كلية التربية*، جامعة بنها، ٢٨(١١٢)، ١-٥٤.

الشهري، حنان. (٢٠٢٣). المسؤولية الاجتماعية لتعزيز دور المرأة السعودية في استثمار المعرفة في الجامعات السعودية. مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع، ٩٤، ١٨٧-٢١٤.

العبد الكريم، خلود. (٢٠٢١). واقع إعداد طالبات الخدمة الاجتماعية للقيام بأدوار أخصائي مسؤولية اجتماعية. مجلة جامعة تبوك للعلوم الإنسانية والاجتماعية، ١(١)، ٤٥-٦٤.

العياشي، زرزار، وغياد، كريمة. (٢٠١٩). أهمية المسؤولية المجتمعية للجامعة ودورها في خدمة المجتمع. في أوراق المؤتمر العربي الدولي الثاني المحكم: المسؤولية المجتمعية للجامعات التزام وتشريعات (ص. ١٥-٤٢). عمان، الأردن.

الفوزان، هيفاء. (٢٠١٩). الأنشطة الجامعية ودورها في تعزيز المسؤولية الاجتماعية لدى طالبات جامعة شقراء. مجلة اتحاد الجامعات العربية للبحوث في التعليم العالي، ٣٩(٢)، ٨٩-١١٨.

شيخاوي، سهام. (٢٠٢١). أهمية المسؤولية الاجتماعية للجامعات العربية في تدعيم دورها التنموي على ضوء تجارب عربية وعالمية. مجلة اقتصاد المال والأعمال، ٦(٢)، ٥٦٥-٥٨٢.

ثانياً: المراجع الإنجليزية:

l-Huwaish, Y. M. (2023). Role of Saudi Universities in Spreading the Culture of Social Responsibility Based on the Experiences of Malaysian and Canadian Universities. The Journal of Education, Culture, and Society, 14(2), 552-570.

Al-Samhan, M. A. (2023). Factors affect the social responsibility among universities in Saudi Arabia: The role of government support. WSEAS Trans Bus Econ, 20, 61-69.

Ayuso, S., Rodríguez, M. A., García-Castro, R., & Ariño, M. A. (2011). Does stakeholder engagement promote sustainable innovation orientation? Industrial Management & Data Systems, 111(9), 1399–1417.

Freeman, R. E. (1984). Strategic Management: A Stakeholder Approach. Boston: Pitman.

Laplume, A. O., Sonpar, K., & Litz, R. A. (2008). Stakeholder Theory: Reviewing a Theory That Moves Us. Journal of Management, 34(6), 1152–1189.

Mainardes, E. W., Alves, H., & Raposo, M. (2012). A model for stakeholder classification and stakeholder relationships. Management Decision, 50(10), 1861–1879.